

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

يوسف الطاهات ، ياسين العبدالات ، د. محمد الطراونة ، باسم المبيضين

المميز:

المميز ضده: الحقيق العام .

بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٠ تقدم المميز بهذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة أمن
الدولة في القضية رقم ٢٠١٤/٥٠٧ تاريخ ٢٠١٤/٣/١٠ والمتضمن تجريم المتهم المميز
بجناية مغادرة المملكة بقصد الالتحاق بجماعات وتنظيمات إرهابية بحدود المادة ٣/١٨٨ من
قانون العقوبات والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات والرسوم
محسوبة له مدة التوقيف .

طالباً قبول التمييز شكلاً وموضوعاً ونقض القرار المميز للأسباب التالية :

- ١- أخطأت محكمة أمن الدولة بعدم تعليل القرار أو تسيبته لأن المميز غادر البلاد
بطريقة مشروعة إلى تركيا خلافاً للاعترافات التي جاءت متناقضة .
- ٢- لقد خالفت المحكمة اجتهاد محكمة التمييز من حيث تحقق النتيجة الجرمية .
- ٣- لم تتحقق المحكمة من تعريض المملكة لخطر وتعرض الأردنيين لأعمال تأرية
وإن الضرر المقصود هو الذي يتحقق فعلاً .
- ٤- خالفت المحكمة أحكام المادة ٦٣ من الأصول الجزائية .
- ٥- أخطأت المحكمة بعدم التحقق من قيام الركن المادي والمعنوي المبحوث عنهما
في نص المادة ٣/١١٨ من قانون العقوبات .

٦- وبالتناوب فإن المحكمة لم تأخذ بالأسباب المخففة التقديرية كونه شاب في مقتبل العمر .

وبتاريخ ٢٠١٤/٤/٩ وبكتابه رقم ٥٥٣/٢٠١٤/٨/٢ طلب مساعد رئيس النيابة العامة في مطالعته الخطية قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة أمن الدولة كانت وبقرارها م ع/٢٠١٣/٦١٩٤/٢ أمن دولة تاريخ ٢٠١٤/١/١٥ قد أحالت المتهم ليحاكم لدى محكمة أمن الدولة عن تهمة :

جناية مغادرة المملكة بقصد الالتحاق بجماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية بحدود المادة ٣/١١٨ من قانون العقوبات .

نظرت محكمة أمن الدولة الدعوى وبعد استكمال إجراءات النقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠١٤/٥٠٧ تاريخ ٢٠١٤/٣/١٠ توصلت فيه إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

على اثر الأحداث الدائرة في سوريا تولدت لدى المتهم قناعة بضرورة التوجه إلى سوريا لقتال الشيعة هناك .

وبالفعل وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٧ اتفق المتهم وشخص يدعى [] لم يكشف التحقيق عن هويته إلى التوجه إلى سوريا لمقاتلة النظام السوري وبالفعل توجه المتهم والمدعو إلى اسطنبول في تركيا عن طريق مطار العقبة وبعدها تمكنا من الدخول إلى الأراضي السورية بطريقة غير مشروعة والتحقا بالمقاتلين في تنظيم دولة العراق والشام وبايعاهم على قتال الشيعة عندها جرى إلحاق المتهم بمعسكر تدريبي حيث تلقى تدريبات على سلاح الكلاشنكوف واللياقة البدنية وبعدها جرى إلحاقه مع المقاتلين في تنظيم جماعة الدولة الإسلامية وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢١ غادر المتهم الأراضي السورية إلى تركيا ومنها إلى الأردن عن طريق مطار الملكة علياء وبتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢٤ جرى إلقاء القبض عليه .

وبتطبيق المحكمة على الواقعة التي قُنت بها قضت بما يلي :

عملاً بأحكام المادة ٢٣٦ من قانون أصول المحاكمات الجزائية تجريم المتهم المميز بجناية مغادرة المملكة بقصد الالتحاق بجماعات

مسلحة وتنظيمات إرهابية بحدود المادة ٣/١١٨ من قانون العقوبات .

وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم قررت المحكمة الحكم عليه بالاعتقال المؤقت لمدة خمس سنوات والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتضِ المحكوم عليه المميز بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً .

وعن أسباب التمييز :

وبالنسبة لأسباب الأول والثاني والثالث والخامس الدائرة جميعها حول الطعن في وزن البيئات وتقديرها وسلامة التطبيقات القانونية والنتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه.

فمن استعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها والقرار المميز بصفة محكمتنا محكمة موضوع نجد :

١- من حيث الواقعة المستخلصة فقد أشارت محكمة أمن الدولة إلى البيئة التي اعتمدها في تكوين قناعتها بقرارها المميز واقتطعت أجزاء منه أثبتتها في متنها وهي بيئة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى تؤدي للنتيجة التي انتهت إليها ونحن نقرها عليها والثابتة باعتراف المتهم لدى الضابطة العدلية والذي قدمت النيابة العامة على أخذه بطوعه واختياره وتأييد ذلك باعتراف المتهم المميز لدى المدعي العام واعترافه لدى المدعي العام هو اعتراف قضائي يصلح أساساً لبناء حكم عليه طالما أن المتهم المميز لم يقدم بيئة على خلافه .

٢- من حيث التطبيقات القانونية فإن فعل المتهم المميز المتمثل بمغادرة المملكة والدخول إلى الأراضي السورية والتحاقه بالجماعة المسلحة التي تقاوم النظام السوري وقيامه بتلقي التدريبات البدنية وتدريبات على استعمال سلاح الكلاشنكوف فإن هذه الأفعال تشكل سائر أركان وعناصر جناية مغادرة المملكة بقصد الالتحاق بالجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابية بحدود المادة ٣/١١١ من قانون العقوبات كما انتهى لذلك القرار المطعون فيه .

٣- من حيث العقوبة نجد إن العقوبة المفروضة جاءت ضمن حدها القانوني لمثل الجرم الذي جرم به المميز .

وبذلك تغدو النتيجة التي انتهى إليها القرار المطعون فيه من حيث استخلاص الواقعة والتطبيقات القانونية والعقوبة واقعة في محلها ونقرها عليها الأمر الذي يتعين معه رد هذه الأسباب .

وبالنسبة للسبب الرابع وفي ذلك نجد إن مدعي محكمة أمن الدولة قام بإفهام المتهم منطوق المادة ٦٣ من قانون أصول المحاكمات الجزائية عن سؤاله عن التهمة المسندة إليه وأنه اختار الإجابة بنفسه مما يجعل جميع الإجراءات التي قام بها مدعي عام محكمة أمن الدولة تتفق مع الأصول والقانون مما يتعين معه رد هذا السبب .

وبالنسبة للسبب السادس فإن الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية من عدمه من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع .

وإن محكمتنا بصفتها محكمة موضوع في هذه الدعوى لا نجد في ظروف الدعوى ما يبرر الأخذ بالأسباب المخففة التقديرية الأمر الذي يتعين معه رد هذا السبب .

لذلك نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز .

lawpedia.jo

قرار صادر بتاريخ ٣٠ رجب سنة ١٤٣٥ هـ الموافق ٢٩/٥/٢٠١٤ م.

القاضي المترأس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقيق / غ.د